ملف المناصرة

طارق السلكاوي

Tarek Al-Selkawi

في السجن تنفيذًا لحكم مصر

طارق السلكاوي محامٍ في مجال حقوق الإنسان دافع عن المحتجزين وطالب بإصلاح قانوني. اعتُقل عام 2018، وتعرّض للتعذيب أثناء الاحتجاز، ما أصاب ذراعه وساقه اليسريين بالشلل. ويتنقل الآن على كرسي متحرك، ويقضي حكمًا بالسجن خمسة عشر عامًا في سجن جمصة.

01
القضية في دقيقة

طارق السلكاوي محامٍ في مجال حقوق الإنسان دافع عن المحتجزين وطالب بإصلاح قانوني. اعتُقل عام 2018، وتعرّض للتعذيب أثناء الاحتجاز، ما أصاب ذراعه وساقه اليسريين بالشلل. ويتنقل الآن على كرسي متحرك، ويقضي حكمًا بالسجن خمسة عشر عامًا في سجن جمصة.

الحالة**في السجن تنفيذًا لحكم**	تاريخ القبض**نوفمبر/تشرين الثاني 2018**	الدولة**مصر**
الحكمالسجن المشدد خمسة عشر عامًا.		
التهمالانتماء إلى منظمة محظورة نشر أخبار كاذبة تضر بالأمن القومي		

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 الإفراج عن طارق السلكاوي فورًا ودون شروط.

02 إسقاط كل التهم المتعلقة بالممارسة السلمية للحقوق الأساسية.

03 ضمان الوصول دون قيود إلى المحامين والأسرة والرعاية الطبية الملائمة طوال فترة الاحتجاز.

04 توفير فحص طبي مستقل وفوري لطارق السلكاوي والعلاج الكامل الذي تتطلبه الحالة، بما في ذلك النقل إلى مستشفى مدني مستقل عند الحاجة.

05 السماح دون شروط بزيارة الأسرة وأطباء من اختيار طارق السلكاوي.

06 الإفراج عن طارق السلكاوي لأسباب إنسانية، وفقًا لقواعد نيلسون مانديلا والمعايير الدولية للرعاية الطبية للسجناء.

07 تسليم السجلات الطبية كاملة إلى طارق السلكاوي وإلى الأسرة دون مزيد من التأخير.

02

الانتهاكات الموثقة

كل انتهاك والمعيار الدولي الذي يخالفه.

الاحتجاز التعسفيالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9

الحرمان من الرعاية الطبيةقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، القواعد 24 إلى 27

الإخفاء القسريالاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 2
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 9 و16

ظروف احتجاز لاإنسانيةالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 10
قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)

المضايقة القضائيةإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12

التعذيباتفاقية مناهضة التعذيب، المادتان 1 و2
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 7

المحاكمة غير العادلةالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14

03

مسار القضية

نوفمبر/تشرين الثاني 2018

اعتقال

اعتقاله على يد قوات الأمن

اعتُقل طارق السلكاوي في مداهمة فجرية لمنزله في المنصورة، ضمن حملة على التنسيقية المصرية للحقوق والحريات، واحتُجز بمعزل عن العالم الخارجي نحو ثلاثة أسابيع.

28 نوفمبر/تشرين الثاني 2018

الظهور في الاحتجاز

ظهوره أمام نيابة أمن الدولة العليا

بعد أسابيع من الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، مثل أمام نيابة أمن الدولة العليا وأُضيف إلى القضية رقم 1552 لسنة 2018 مع آخرين اعتُقلوا في مداهمات فجرية.

2019

فتح تحقيق

التحقيق معه في قضية جديدة

أثناء حبسه احتياطيًا، أُخضع طارق للتحقيق في قضية ثانية رقم 1781 لسنة 2019 حصر أمن دولة عليا. ولم يُكشف علنًا عن التهم.

5 مارس/آذار 2023

إدانة

الحكم بسجنه خمسة عشر عامًا

قضت الدائرة الأولى إرهاب، منعقدة بصفتها محكمة أمن دولة طوارئ، بسجن طارق خمسة عشر عامًا مشددًا. والحكم غير قابل للطعن بموجب القانون المصري.

5 مارس/آذار 2023

حكم بات

حكم محكمة طوارئ غير قابل للطعن

أحكام محكمة أمن الدولة طوارئ غير قابلة للطعن، فكان الحكم باتًا منذ صدوره.

مارس/آذار 2025

سياق

المبادرة المصرية تطالب بالإفراج عن أعضاء التنسيقية المسجونين

في الذكرى الثانية لأحكام 2023، طالبت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بالإفراج عن أعضاء التنسيقية المصرية للحقوق والحريات الذين لا يزالون في السجن.

04
القصة كاملة

الخلفية والعمل

بنى طارق السلكاوي مسيرته على القضايا الصعبة. فبوصفه محاميًا حقوقيًا مقيمًا في مصر، ركّز على الحقوق المدنية والسياسية، ومثّل محتجزين وقعوا في براثن آلة الدولة الأمنية. وشمل عمله الدفاع عن أفراد متهمين بموجب قوانين الإرهاب والأمن الوطني، واجه كثير منهم حبسًا احتياطيًا مطوّلًا وادعاءات بالتعذيب. كما دعا علنًا إلى إصلاحات قانونية تهدف إلى الحد من الانتهاكات داخل منظومة العدالة.

وارتبط السلكاوي بالتنسيقية المصرية للحقوق والحريات، وهي منظمة قدّمت المساعدة القانونية ووثّقت انتهاكات الحقوق. وأصبحت المجموعة هدفًا للسلطات التي رأت في عملها تحديًا لروايات الدولة عن الأمن والاستقرار.

القبض

في مطلع نوفمبر/تشرين الثاني 2018، قبضت قوات الأمن على طارق السلكاوي في مداهمة فجرية لمنزله في المنصورة. وجاء القبض في إطار حملة أوسع على التنسيقية المصرية للحقوق والحريات. واحتُجز عدد من المحامين والموظفين على ذمة ما سمّته النيابة القضية رقم 1552 لسنة 2018 حصر أمن دولة عليا. واتهم التحقيق المنظمة بالتعاون مع جماعة محظورة ونشر أخبار كاذبة، وهي تهم تُوجَّه عادةً إلى المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر.

واقتيد السلكاوي إلى الاحتجاز دون إبراز أمر قضائي لأسرته. وظل مكانه مجهولًا نحو ثلاثة أسابيع، وهو نمط يتسق مع الإخفاء القسري، إلى أن مثل أمام نيابة أمن الدولة العليا في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2018.

ظروف الاحتجاز والصحة

أثناء احتجازه، تعرّض طارق للتعذيب. ولم تُكشف علنًا تفاصيل الأساليب ومدتها، لكن العواقب موثقة وظاهرة. فقد أصيب بإصابات أدت إلى شلل ذراعه وساقه اليسرين. وحُجبت عنه الرعاية الطبية أو كانت غير كافية خلال الفترة الحرجة التي تلت الإساءة، ما فاقم الضرر.

ويعتمد طارق الآن على كرسي متحرك في تنقله. وتتطلب حالته تدخلًا طبيًا مستمرًا، يشمل العلاج الطبيعي وتسكين الألم، وهو ما لا يتوفر في السجن الذي يُحتجز فيه. وسجن جمصة، الواقع في مدينة جمصة بمحافظة الدقهلية، مرفق معروف باكتظاظه ومحدودية خدماته الطبية.

وفي 2019، وبينما كان لا يزال رهن الحبس الاحتياطي، أُدرج طارق في تحقيق في قضية جديدة تحمل الرقم 1781 لسنة 2019 حصر أمن دولة عليا. ولم تُعلن طبيعة التهم في هذه القضية الثانية، لكن ممارسة تكديس التحقيقات أسلوب موثق يُستخدم لتمديد الاحتجاز إلى أجل غير مسمى.

الإجراءات القضائية

جرت المحاكمة في القضية رقم 1552 لسنة 2018 أمام الدائرة الأولى إرهاب، منعقدةً بوصفها محكمة أمن دولة طوارئ بمقر محكمة جنايات بدر. وقد أُنشئت هذه المحاكم في ظل حالة الطوارئ الممتدة طويلًا في مصر، وتعمل دون إمكانية الطعن. وتصبح أحكامها نهائية فور صدورها.

في 5 مارس/آذار 2023، قضى القاضي محمد سعيد الشربيني بالسجن المشدد خمسة عشر عامًا على طارق السلكاوي. وصدر الحكم إلى جانب أحكام بحق متهمين آخرين في القضية نفسها، المعروفة في الإعلام المصري بقضية التنسيقية المصرية للحقوق والحريات. وتمحورت التهم حول الانتماء إلى منظمة محظورة ونشر أخبار كاذبة تضر بالأمن القومي.

ولا يتيح القانون المصري أي سبيل للطعن في الأحكام الصادرة عن محاكم أمن الدولة طوارئ. وتُنفَّذ الأحكام فورًا، ولا يملك المتهمون أي سبيل إلى مراجعة قضائية أعلى.

الوضع الحالي

لا يزال طارق السلكاوي مسجونًا في سجن جمصة، يقضي عقوبته البالغة خمسة عشر عامًا. وتواصل صحته التدهور بسبب الرعاية الطبية غير الكافية وغياب خدمات إعادة التأهيل لشلله. وهو يحتاج إلى المساعدة في أنشطته اليومية الأساسية ولا يزال معتمدًا على كرسي متحرك.

ولا يـزال التحقيـق الثـاني، في القضيـة رقـم 1781 لسـنة 2019، مفتوحًا، ما يفتح الباب أمام تهم إضافية واحتجاز ممتد حتى بعد انقضاء العقوبة الحالية. وأفادت التقارير بأن الزيارات العائلية غير منتظمة، وإن لم تُوثَّق حالات منع محددة في السجلات المتاحة.

واستشهدت منظمات حقوق الإنسان الدولية بقضيته بوصفها نموذجًا للاستهداف الممنهج في مصر للمحامين الذين يدافعون عن السجناء السياسيين ويوثّقون انتهاكات الدولة. ويعكس التعذيب الذي تعرّض له والإفلات من العقاب المحيط به أنماطًا أوسع من سوء المعاملة في مرافق الاحتجاز المصرية.

آخر مستجدات القضية امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/tarek-al-selkawi/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين. للإبلاغ عن خطأ: takedowns@humena.org